

الى السيد رئيس الحكومة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

الفراغ القانوني المؤطر للتنمية بالمناطق الجبلية

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

تعرف المناطق الجبلية بالمملكة تحديات تنموية مركبة، تتجلى في هشاشة البنيات التحتية، وصعوبة الولوج إلى الخدمات الأساسية، ومحدودية فرص الشغل، فضلا عن تفاقم آثار التغيرات المناخية والتقلبات الجوية، خاصة خلال فترات التساقطات المطرية والثلجية. كما تسجل هذه المناطق استمرار ظواهر الهجرة نحو المدن والسهول، بما ينعكس سلبا على التوازنات المجالية والاجتماعية.

ورغم تعدد البرامج والاستراتيجيات العمومية الموجهة للعالم القروي بصفة عامة، يلاحظ غياب إطار تشريعي خاص ومتكامل يستحضر خصوصيات المناطق الجبلية، ويوجه السياسات العمومية ذات الصلة بما يضمن النجاعة والإنصاف المجالي والعدالة الاجتماعية.

وعليه، نسالكم السيد رئيس الحكومة:

ما تقييم الحكومة لمدى ملاءمة الإطار القانوني والتنظيمي الحالي لحاجيات وخصوصيات التنمية بالمناطق الجبلية؟

وما هي التدابير التشريعية أو الحكومية المزمع اتخاذها لإرساء إطار قانوني مندمج يؤطر السياسات العمومية الموجهة للمناطق الجبلية، ويضمن تنميتها المستدامة والمنصفة؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

إبراهيم اعبا